(ماهية الحسابات القومية)

مقدمة :

يعد علم الاقتصاد احد العلوم الاجتماعية المهمة التي تهتم بحياة المجتمعات أفرادا وجماعات ودول ، فهو بلا شك يلامس حياة الإنسانية بكل جوانبها ، فهو حديث الماضي ، وموضوع اليوم ، ورؤيا المستقبل ،ويستمد علم الاقتصاد أهميته الخاصة من صلته الوثيقة بالحياة اليومية للإنسان وبتطلعاته وطموحاته وخططه المستمرة نحو حياة أفضل.

ومن هذه الرؤية فان الحسابات القومية الوسيلة الرائدة لتحقيق ذلك ، حيث تعتبر من أهم المؤشرات التي تعطي صورة رقمية مجسدة للنشاط الاقتصادي في مجتمع ما بشكل يظهر ويوضح هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار في المجتمع ، أو بمعنى آخر فان الحسابات القومية (إحصاءات الدخل القومي) تهتم بقياس وتحليل عناصر الدخل القومي وأوجه استخداماته في الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في الاقتصاد القومي لبلد ما خلال فترة محددة من الزمن عادة عام ، وحيث يعد الدخل القومي لأي مجتمع معيار التطور الاقتصادي لذلك البلد ، ولذلك تسعى المجتمعات عبر سياساتها الاقتصادية إلى الوصول بنواتجها القومية إلى أعلى المستويات الممكنة ، فهذا هو السبيل إلى الوصول بنصيب الفرد (الناتج المتوسط ، الدخل المتوسط) إلى أعلى مستوى ممكن ، وهما المؤشران الدالان على مستوى المعيشة ، وكذا كان من الطبيعي أن يعد الناتج القومي للمجتمع محور الاهتمام ، ويعمل الاقتصاديون على قياسه وتتبع معدلات نموه وبذلك أصبح إدراك حجم الناتج القومي من أهم المعلومات والمؤشرات التي يجب أن يلم بها الباحث والمخطط الاقتصادي.

أولاً: مفهوم الحسابات القومية:

تتداخل المفاهيم والتسميات ، ويبقى المعنى والمضمون متشابه ، فتسمى أحيانا الحسابات القومية (National Accounts) وأحيانا أخرى المحاسبة القومية (National Accounting) أو المحاسبة الاجتماعية(Social Accounting) أو المحاسبة الاقتصادية (Economical Accounting) أو حسابات (إحصاءات) الدخل القومي National Income Accounts ، وجميعها تعني عرض بالأرقام للمتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة زمنية معينة لتوضيح العلاقات القائمة بينها ، وذلك للتعرف على حركة وتطور النشاط الاقتصادي في مجتمع معين خلال فترة زمنية موضوع الحسابات ، سنة عادة ، وبمعنى أخر إن الحسابات القومية هي الصورة الرقمية لنشاطات القطاعات الاقتصادية المختلفة والعلاقات التي تربطها ببعضها من خلال تدفق السلع والخدمات بين القطاعات أو داخل القطاع الواحد .

وفي الحقيقة أن الحسابات القومية هي مجموعة من الحسابات تقوم على أساس نظرية القيد المزدوج وتعرض الفقرات الرئيسة المكونة للإنتاج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي، فإذا كانت تلك الفقرات قد جرى تقديرها بصورة صحيحة فان هذه الحسابات تكون متماسكة ومتوازنة ، والعكس صحيح ، وان عرض الحسابات القومية على أساس القيد المزدوج يفيد في كشف أي خطأ قد يحصل في تقدير فقرات الحسابات القومية وحيث يؤدي الخطأ إلى عدم التوازن ، أي وجود الفروق الإحصائية .

وقد أورد نظام الأمم المتحدة المفهوم التالي للحسابات القومية "تقترح المحاسبة القومية التعبير عن بنية نظام اقتصادي معين ، عبر الصفقات التي تتم فيه ، بغية تمثيلها بشكل شبكة صفقات تسجل في حسابات متماسكة ومنتظمة" .

وفي الواقع يمكن إعطاء المفهوم الشامل للمحاسبة القومية على إنها عبارة عن مجموعة من المبادئ والأسس المحاسبية والإحصائية التي تقدم صورة كاملة للاقتصاد القومي لبلد ما لمدة معينة بجداول رقمية جامعة يمكن التنبؤ في ضوئها بمسار الاقتصاد القومي وذلك ضمن إطار علمي متناسق ومتكامل .

ثانياً: التطور التاريخي للحسابات القومية:

تعد الحسابات القومية حديثة النشأة نسبيا ، ولم تعرف بشكلها الحالي إلا منذ وقت قريب ، وتعود البدايات الأولى إلى القرن السابع عشر حيث كان الفكر التجاري (الماركنتلي) يسيطر على المفاهيم الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت.

ويعد الاقتصادي البريطاني وليم بتي (W. petty) المؤسس الرئيس لمفهوم الدخل القومي حيث عرفه بأنه (القيمة السنوية للعمل ، والعائد السنوي لثروة الأمم) ، وفي عام ١٦٩٦م تمكن الاقتصادي البريطاني غريغوري كنغ (G. king) من القيام بأول محاولة علمية لقياس (الدخل القومي ، الإنفاق القومي والادخار القومي) .

وفي القرن الثامن عشر قام الطبيعيون (الفيزيوقراط) بتصوير تدفق الدخل القومي بين مختلف القطاعات ، وتوضيح حقيقة التشابك الاقتصادي بين الأنشطة المختلفة ، ويذكر هنا ما قام به كيناي (Quesnay) بإعداد الجدول الاقتصادي الذي كون القاعدة الأساسية لنشوء المحاسبة القومية .

وفي إطار فلسفة المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) فقد اختلفت عن المدرسة الطبيعية (الفزيوقراطية) في تحديدها العناصر الداخلة في تركيب الناتج القومي ، إذ صار مفهوم الإنتاج يتضمن الخدمات أيضا .

إما المدرسة الاشتراكية وعلى رأسها كارل ماركس فقد قصر مفهوم الإنتاج والناتج الداخل في الحسابات القومية على إنتاج السلع المادية دون الخدمات . وبدا الاهتمام واضحاً بدراسة الحاسبات القومية مع بداية القرن العشرين ، إذ بدأت الدولة بجمع الإحصاءات الاقتصادية و تبويبها كوسيلة لرسم السياسة الاقتصادية للدولة .

ويمكن القول على وجه العموم انه لم يتوفر دافع قوي ورغبة حقيقية لدراسة الدخل القومي ومحاولات قياسه حتى العام ١٩٣٠م ، وقد ازدادت الحسابات القومية انتشاراً عندما قامت المؤسسات الدولية بوضع القواعد الموحدة وصارت تدعو إلى استخدامها ، وبغية وضع صيغه جامعة وفق تعاريف موحدة فقد صدر أول نظام متكامل للحسابات القومية من قبل الأمم المتحدة في عام ١٩٥٠م وتم تطبيق هذا النظام على عدد غير قليل من دول العالم ويضمنها العراق عام ١٩٥١ ، وجرت تعديلات عديدة على هذا النظام ، إلا أن التعديل الأهم هو تعديل عام ١٩٦٨م وما زال هذا النظام يطبق لحد ألان في العديد من الدول العالم .

وبالنسبة للدول النامية ولغرض تقديم المشورة حول كيفية تقدير البيانات في إطار نظام الأمم المتحدة المشار إليه ، فقد وضع كتيب لشرح طرائق وأساليب التقدير لهذه البلدان التي بلغت مراحل جيدة في التطور في مجال الإحصاء الاقتصادي وقد ساعدت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الاسكوا) بذلك .

وبخصوص الدول العربية فقد اهتم مركز التنمية الصناعية في الجامعة العربية بوضع نظام موحد للحاسبات القومية لدول الجامعة العربية بعد صدور نظام الأمم المتحدة ، وقد عقدت لجنة الحسابات القومية وحسابات التكاليف عام ١٩٧٠م وأقرت نظام الحسابات القومية الذي وضعته الأمم المتحدة بعد إدخال بعض التعديلات عليه.

ثالثاً: علاقة الحسابات القومية بالتخطيط الاقتصادي الكلي:

إبتدءاً يمكن أن نؤشر بان العلاقة بين الحسابات القومية وعلم الاقتصاد عموماً ذات تاريخ طويل وهي أكثر وضوحا على المستوى الكلي منه على المستوى الجزئي ، ويمكن اعتبار الفترة التي تلت الفكر الكنزي هي فترة تقدم الحسابات القومية ، وتبدو قوة ووضوح هذه العلاقة كون الحسابات القومية تمدنا بالمصادر الأساسية للإحصاءات والبيانات لتحليل الاقتصاد الكلي مثل إحصاءات الناتج والدخل والإنفاق والاستثمار والضرائب وغيرها .

وما بجدر قوله أن الحسابات القومية هي الواجهة التي تلخص وتصور كافة النشاطات الاقتصادية للبلد ، وهي لذلك تحتاج إلى كل البيانات الإحصائية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة ، ومن هنا بات لزاما الرجوع إلى كافة التعدادات الإحصائية التي تجري لتلك القطاعات من صناعية وزراعية وإنشائية وتجارية وخدمات وغيرها ، ولعلك تتساءل عن الكيفية التي يحصل بها الاقتصاديون عن هذا الكم الهائل من البيانات اللازمة للقيام بالحسابات القومية ، إنهم يعتمدون في واقع الأمر على مجموعة غنية من المصادر تتضمن أبحاث المعاينة ، والإقرارات الضريبية على الدخل ، وإحصاءات مبيعات التجزئة والبيانات المدونة بملفات التشغيل وتعتبر الحسابات التجارية أهم مصادر المعلومات ويتمثل حساب شركة ما أو دولة ما في تسجيل رقمي لكافة تدفقاتها خلال فترة زمنية معينة.

وتعد الحسابات القومية وسيلة مفيدة ومهمة لعرض البيانات (Data) ، إذ أنها تكشف عن الإمكانيات والموارد المادية الموجودة في البلد، وتظهر العلاقات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ولهذا فأنها تعتبر أداة متابعة وسيطرة على تنفيذ الخطط الاقتصادية، وحيث أنها تعتبر من أهم أدوات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الدولة ، وإنها وسيلة وإطار علمي صمم خصيصاُ لقياس مجمل نتائج النشاط الاقتصادي

وعرض المعلومات والبيانات المتعلقة بذلك النشاط في صورة رقمية متكاملة تصلح أساسا لتحليل الأوضاع الاقتصادية القائمة وترشيد عملية رسم السياسة الاقتصادية واتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة المسارات الاقتصادية ، وتظهر أهمية هذه العلاقة بشكل خاص في الاقتصاد القائم على التخطيط العلمي الصحيح ، إذ أن أي خطة اقتصادية يجب أن توضع على أساس ما تكشف عنه هذه الحسابات حتى يمكن أن تعتبر خطه علمية صحيحة ، وتأتي الأهمية الاستثنائية لهذه العلاقة في الدول التي تأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادي وتلك التي تجتاز ظروفا صعبه طارئة كالحروب مثلا حتى يمكن أن تستخدم موارد هذه الدولة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المرجوة ، كما تفيد بيانات الحاسبات القومية بالتخطيط الجغرافي حيث أنها تكشف عن مساهمة كل محافظة أو منطقة إدارية في الاقتصاد القومي ، كما تفيد في معرفة المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسكان المحافظة أو المنطقة الإدارية ، كما تفيد في معرفة الطبيعة الاقتصادية لكل محافظة إذا كانت زراعية أو صناعية أو غيرها .

وعموما يبدو أن التوسع في استيعاب وبحث موضوع الحسابات القومية يعني فتح آفاق علمية في التخطيط الاقتصادي العلمي وان الحسابات باعتبارها المستخدم والمستهلك للبيانات والمعلومات الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية الكلية فإنها المختبر الصادق لقياس درجة دقة هذه البيانات ، فهي من الأدوات المهمة للتخطيط والمتابعة والكشف عن مستوى الأداء الاقتصادي ، وأخيرا إن القرار الاقتصادي الأمثل والسليم لا بد أن يستند إلى معلومات وبيانات مالية واقتصادية شاملة ودقيقة وشفافة .

رابعاً: أهداف الحسابات القومية:

١- تهدف إلى قياس نتائج أعمال ونشاطات الوحدة الاقتصادية أو الاقتصاد القومي ككل خلال فترة زمنية محددة، وذلك لاتخاذ القرارات اللازمة لدعم وتطوير الاقتصاد.

٢- تحليل وترشيد السياسات الاقتصادية للدولة وقياس معدلات النمو الاقتصادي.

٣- عمل المقارنات على مستوى الدولة من خلال المؤشرات الاقتصادية للقطاعات المختلفة، أو عمل مقارنات على مستوى مجموعة من الدول أي بين دولة وأخرى، وتساعد هذه المقارنات في عملية التخطيط على مستوى الدولة.

٤- مضاعفة الدخل القومي، وبالتالي رفع معدلات نصيب الفرد وتحقيق الرفاهية.

٥- تحقيق عمالة كاملة، وبالتالي القضاء على البطالة.

٦- رفع الإنتاجية ، وتحقيق الأمثلية الاقتصادية وبالتالي تعظيم الأرباح.

٧- المحافظة على مستويات الأسعار ومحاربة التضخم ، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

خامساً: استخدامات الحسابات القومية:

١- قياس الدخل القومي والإنتاج القومي خلال سنة القياس.

٢- بيان مدى مساهمة كل قطاع من هذه القطاعات في الدخل القومي الذي تم تحقيقه.

٣- بيان مدى نصيب كل قطاع من هذه القطاعات من الدخل القومي.

الفروق بين المحاسبة التقليدية والمحاسبة القومية :-

أن الفروق الأساسية بين المحاسبة التقليدية والمحاسبة القومية يمكن تحديدها على النحو الأتي :

١- **من حيث مجال التطبيق:** تطبق المحاسبة التقليدية على مستوى المنشاة الاقتصادية بينما تطبق المحاسبة القومية على مستوى الاقتصاد ككل.

٢- **من حيث دقة البيانات:** تعتبر المحاسبة التقليدية أكثر دقة في بياناتها من المحاسبة القومية ، حيث أن المحاسبة التقليدية تتسم بإمكانية الحصول على البيانات بسرعة وسهولة داخل الوحدة الاقتصادية بينما المحاسبة القومية تعتمد على عدد كبير من التعدادات الإحصائية التي بدورها تتضمن عدد غير قليل منا الاخطاء.

٣- **من حيث دقة استخدام النقود:** المحاسبة التقليدية لا تأخذ بنظر الاعتبار التغيرات الحاصلة في قيمة النقود، بينما المحاسبة القومية تأخذ بنظر الاعتبار التغيرات الحاصلة في قيمة النقود.

٤- **من حيث المدة الزمنية:** المدة الزمنية في كلا النوعين هي سنة واحدة، ألا انه في المحاسبة التقليدية من الممكن أن تكون المدة الزمنية اقل أو أكثر من سنة.

٥- **من حيث تحقق الإيراد (الدخل):** في المحاسبة التقليدية يتحقق الدخل (الإيراد) عند بيع الإنتاج، لكن في المحاسبة القومية يتحقق الدخل عند الإنتاج.

٦- **من حيث نظام القيد المزدوج:** في كلا النوعين يتم الاعتماد على نظام القيد المزدوج، ألا انه في المحاسبة التقليدية تكون البيانات مترابطة بينما في المحاسبة القومية تكون البيانات مستقلة.

حسابات الدخل القومي

أولاً: مفاهيم الدخل القومي والناتج القومي:

لعل أهم المفاهيم الاقتصادية المستعملة في علم الاقتصاد ما يعرف بالدخل القومي والناتج القومي وطرق التوصل لحسابهما، وتكمن أهمية هذين المفهومين في كونهما من أهم مؤشرات النمو

الاقتصادي الذي يمكننا من قياس مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع، وقد بدأ البحث في حسابات الدخل القومي بعد الكساد الكبير عام 1929.

ومن هنا يمكن تعريف **الدخل القومي** على أنه (مجموع الدخل الذي تتحصل عليه عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة اصطلح على أن تكون سنة).

أما **الناتج القومي** الإجمالي فهو عبارة عن (مجموع الناتج للاقتصاد من السلع والخدمات النهائية مقوماً بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة اصطلح على أن تكون سنة).

وبمعنى آخر فإن الناتج القومي والدخل القومي ما هما إلا صورتان لشيء واحد أو وجهان لعملة واحدة منظوراً إليه من زاويتين مختلفتين، من زاوية إنفاقه أو زاوية اكتسابه.

فالناتج الكلي هو قيمة السلع والخدمات النهائية التي تستخدمها القطاعات الاقتصادية، أما الدخل الكلي فهو جملة المدفوعات إلى أصحاب عنصر الإنتاج الذين أنتجوا تلك السلع، ولهذا فلا بد للناتج والدخل أن يتساويا، وأي تغير في أحدهما يترتب عليه حتماً تغير الآخر. إذن عندما نقول الدخل القومي فإنه ينظر إليه من ناحية اكتسابه أي مجموع ما حصلت عليه عناصر الإنتاج من دخل نتيجة مساهمتها في العملية الإنتاجية. وعندما نقول الناتج القومي فيكون منظوراً إليه من ناحية إنفاقه.

ثانياً: مقاييس إضافية للإنتاج والدخل:

١- الناتج القومي الإجمالي Gross National Product (GNP):

يعرف الناتج القومي الإجمالي على أنه قيمة الناتج الكلي من السلع والخدمات النهائية على اختلاف أنواعها سواء كانت استهلاكية، التي تستخدم لغرض الاستهلاك أو سلعاً استثمارية، تستخدم لأغراض الإنتاج التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة سنة في الغالب.

ويقصد بالمجتمع جميع الأشخاص الطبيعيين الذين يحملون جنسية البلد سواء كانوا مقيمين داخل البلد أو خارجه خلال فترة التقدير.

والسؤال المطروح هنا، كيف نستطيع الجمع معاً كل شيء من صناعة المسامير إلى صناعة السيارات؟ إن الإجابة على هذا التساؤل هي أن تستخدم النقود على أساس الأسعار السائدة في السوق في فترة التقدير كمعبر عن ذلك، وأن تجعل أسعار السلع والخدمات كمقياس للقيمة. أي بمعنى مقدار النقود لإنتاج السلع والخدمات في الاقتصاد ككل خلال فترة زمنية معينة، وبذلك نحصل على قيمة الناتج القومي الإجمالي خلالها.

ويتضح من التعريف السابق للناتج القومي الإجمالي الآتي:

أ- أن الناتج القومي الإجمالي هو قيمة السلع والخدمات المنتجة والخدمات المباعة في السوق أي أنه مقياساً نقدياً يقاس بالنقود وهو تحديداً يمثل القيمة السوقية لكل السلع والخدمات المنتجة في المجتمع كما تباع وتشترى في السوق.

ب- أن الناتج القومي الإجمالي هو قيمة السلع والخدمات النهائية في وحدة الزمن وهي السنة عادة، أي أن السلع الأولية والوسيطة التي استخدمت في إنتاج غيرها من السلع أو خصصت لعمليات تحويلية أخرى أثناء العملية الإنتاجية وقبل أن تأخذ شكلها النهائي لا تدخل في احتساب الناتج القومي الإجمالي.

ج- إن الناتج القومي الإجمالي هو مقياس لمستوى أداء وإنجاز الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة هي سنة في العادة.

ومن جهة أخرى، فإن الناتج القومي الإجمالي يمكن أن يعرف أيضاً بأنه مجموع المدفوعات النقدية المكتسبة من قبل مالكي عوامل الإنتاج، والتي تمثل الأجور للعمال، والريع للأرض (الطبيعة)، والفائدة لرأس المال، والربح المنظم.

العوامل المؤثرة في مستوى الناتج القومي

إن مستوى الناتج القومي ممكن أن يتزايد حجمه أو أن يتناقص وذلك يعود لعوامل مختلفة وهي:

أ- حجم عوامل الإنتاج: إن قدرة مجتمع معين على الإنتاج تزيد كلما زاد حجم ما يملكه من عوامل الإنتاج.

ب- مستوى كفاءة عوامل الإنتاج: مستوى الإنتاج يزيد عندما يزيد عدد العمال من (5) إلى (20) أو زيادة رقعة الأرض وهكذا، وكلما كانت هذه العوامل ذات كفاءة أعلى كما لو كانت الأرض أعلى خصوبة وآبار البترول اكثر غنى وافراد القوة العاملة أكثر مهارة وأحسن صحة وأكبر قدرة وأشد رغبة في العمل وأيضاً إذا كان بهذا المجتمع طبقة كبيرة من المنظمين الأكفاء القادرين على القيام بعمليات الاستثمار الطويل اللازم لتحقيق معدلات كبيرة وسريعة للتنمية الاقتصادية.

ج- شكل التناسب بين عوامل الإنتاج: كلما كانت عوامل الإنتاج الجيدة ليست موجودة بكميات كبيرة فحسب بل بكميات متناسبة بدرجة تتيح مزجها في العمليات الإنتاجية مزجاً أمثلاً أو غير بعيد عن المزج الأمثل. ولتوضيح هذه النقطة نقول أنه إذا كان يوجد في بلد ما وفرة في عنصر العمل وندرة كبيرة في عناصر الإنتاج المكملة الأخرى من رأس مال وأرض ومنظمين فإننا نتوقع أن يتعرض جانب من القوة العاملة في هذا المجتمع إلى بطالة، فعدم توافر عوامل الإنتاج الأخرى المكملة يترتب عليه عدم وجود فرص عمل أمام هذا الفائض من القوة العاملة.

د- مستوى توظيف عوامل الإنتاج: يزداد الناتج القومي كلما اقتربت عوامل إنتاجه من مستوى التوظف الكامل، وعدم تحقيق التوظف الكامل معناه تعرض جانب من الطاقة الإنتاجية للمجتمع للبطالة. وقد يكون السبب عجز الأسواق عن استيعاب الناتج القومي الذي يتولد عن توظيف الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي توظفاً كاملاً. ومن الواضح أن الناتج القومي يزيد مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما اقتربت الموارد الاقتصادية من مستوى التوظف الكامل.

هـ- **طريقة تخصيص أو استخدام عوامل الإنتاج:** أن المجتمع يمكنه أن يحقق زيادة في إنتاجه القومي إذا وضع كل عامل من عوامل الإنتاج في المكان الذي يحقق فيه أكبر كفاية إنتاجية ممكنة، ولتوضيح هذا العمل نسوق المثال التالي: لو كان لدينا قطعة أرض في منطقة في وسط مدينة تجارية، وقمنا بزراعتها قمحاً، فكانت قيمة إنتاجية هذه الأرض من زراعة هذا المحصول (3000) دينار بينما لو استخدمنا هذه الأرض بإنشاء مبنى يحتوي على مكاتب ومحلات تجارية فإنه وبلا شك، سيعطينا مردوداً أكبر بكثير يصل مثلاً إلى (10000) دينار ونكون بهذا حققنا إضافة مقدارها (7000) دينار إلى الناتج الكلي للمجتمع.

و- **الإطار الذي تعمل في داخله عوامل الإنتاج:** نقصد بالإطار العام مجموعة الظروف والقيم التي تؤثر بطريق غير مباشر في الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج، وتتمثل بالقيم الإنتاجية والثقافة الاقتصادية والسياسية ورصيد المجتمع من المعرفة التطبيقية. وتتحكم هذه القيم والظروف العامة في المستوى العام للكفاءة الإنتاجية. فعلى سبيل المثال نذكر أن مميزات معينة مثل حب العمل، وقوة الاحتمال، والنظام، والأمانة جميعها لها صلة وثيقة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والتي تشكل الإطار العام.

٢- الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP):

يمثل مجموع قيم السلع والخدمات النهائية على اختلاف انواعها التي تنتج في بلد معين محلياً خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة. وتأسيساً على هذا المفهوم نجد أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي أو إقليمي يرتبط بالأنشطة الإنتاجية التي تتم داخل الحدود السياسية لذلك البلد بغض النظر عن من يملك هذه الخدمات الإنتاجية سواء كانوا من المواطنين أو الأجانب، وعليه لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي أية سلع أو خدمات يتم إنتاجها خارج البلد، حتى لو كانت هذه السلع والخدمات يتم انتاجها في وحدات إنتاجية في الخارج، مملوكة للمواطنين وبذلك فان الناتج المتولد من الناتج المحلي هو دخل محلي. وعليه فإن الفرق بين الناتج القومي الإجمالي (GNP) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) تصبح قاصرة على التحويلات العاملين في الخارج (صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج)، أو صافي المعاملات الخارجية. وهكذا فإنه في حالة اقتصاد مغلق، لا أثر فيه للمعاملات الخارجية، فإن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يطابق تماماً الناتج القومي الإجمالي (GNP).

٣- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق:

يتم تقدير الناتج المحلي الإجمالي هنا على أساس الأسعار السائدة (الجارية) أي على أساس أسعار السوق الجارية للسلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية تقدير الناتج المحلي. ولكن من

الملاحظ أن السعر الجاري (سعر السوق)، للعديد من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة ما يشتمل على الضرائب غير المباشرة والتي تفرض على بعض السلع والخدمات خلال تلك الفترة، فإن فرض هذه الضريبة على سلعة أو خدمة معينة يجعل سعر السوق (السعر الذي يدفعه المستهلك)، أكبر من السعر الذي يحصل عليه المنتج النهائي لتلك السلعة أو الخدمة بمقدار تلك الضريبة.

ولكن يحدث عكس ذلك في حالة دفع دعم وإعانات لمنتجي بعض السلع والخدمات، حيث نجد أن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق سوف تكون اقل مما تحصل عليه عناصر الإنتاج في المجتمع مقابل المساهمة بخدماتها الإنتاجية في تحقيق الناتج المحلي خلال فترة زمنية محددة. ومن ثم فإن الإيرادات التي تحصل عليها الوحدات الإنتاجية، وبالتالي عوائد خدمات عناصر الإنتاج المشغلة في العمليات الإنتاجية سوف تختلف عن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق، وهذا ما يسوقنا إلى الناتج الإجمالي بسعر التكلفة.

٤- الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة:

وهو عبار عن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق مطروحاً منه قيمة الضرائب غير المباشرة وإضافة قيم الدعم وإعانات الإنتاج. ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلات التالية:

الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج = الناتج المحلي بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة + إعانات الإنتاج.

وإذا استبعدنا الإهتلاك الرأسمالي خلال فترة زمنية محددة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عناصر افتتاح خلال تلك الفترة فسوف نحصل على الناتج المحلي الصافي بتكلفة عناصر الإنتاج وهو ما يتضح من خلال المعادلة التالية:

الناتج المحلي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج = الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج – الإهتلاك الرأسمالي.

٥- الناتج القومي الصافي:

وهو عبارة عن صافي قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة (السلع والخدمات النهائية) المنتجة في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة عادةً تكون سنة، وذلك بعد استبعاد قيمة إهتلاك رأس المال. أي إن الناتج القومي الصافي يمثل الإنتاج الفعلي الصافي للاقتصاد القومي وهو يساوي الناتج القومي الإجمالي مطروحاً منه الجزء المستهلك من رأس المال والأصول الإنتاجية الأخرى والتي تستهلك خلال العملية الإنتاجية.

الناتج القومي الصافي بسعر السوق = الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق – الإهتلاك

الرأسمالي.

ثالثاً: الدخل القومي:

ذكرنا سابقاً بأن الدخل القومي هو الوجه الآخر للإنتاج فالذي ينتج أو يساهم في الإنتاج يحصل على مقابل نقدي لمجهوده يسمى الدخل. ودخل الفرد عادة يأخذ شكل عائد دوري، يحصل عليه في نهاية كل فترة زمنية محددة وتأخذ دخول الأفراد صوراً متعددة، يمكن إجمالها في أربعة أنواع: فجزء منها يكون في شكل اجور (Wages)، يتقاضاها الأفراد مقابل مساهمتهم بمجهوداتهم الجسمانية أو الزمنية، في العمليات الإنتاجية، وجزء آخر من هذه الدخول يأخذ شكل الريع (Rent)، الذي يحص عليه ملاك الأرض التي ساهمت في العملية الإنتاجية، وجزء ثالث من هذه الدخول يكون في شكل فوائد (Interest)، يحصل عليها الأفراد مقابل مساهمة رؤوس الأموال التي يمتلكونها في العمليات الإنتاجية. وأخيراً، يأخذ جزء من الدخول شكل أرباح (Profit) مقابل المنظمين الذين ساهموا في العملية الإنتاجية، حيث تظهر هذه الأرباح في صورة فائض من الإيرادات الكلية للمشروعات الإنتاجية، بعد دفع نفقات افتتاح المتمثلة في شكل عوائد عوامل الإنتاج الأخرى (العمل والأرض ورأس المال). هذا عن الأفراد، أما الإيراد الذي يحصل عليه المشروع نتيجة قيامه بالإنتاج فليس دخلاً بالمعنى السابق، وإنما في الواقع عائدا إجماليا مركبا يشتمل على دخول عدد كبير من الأفراد هم العمال وأصحاب العقارات وأصحاب رؤوس الأموال التي ساهمت في الإنتاج، بالإضافة إلى ربح المنظم أي أن هذا الإيراد الإجمالي يوزع في الواقع في شكل دخول لهؤلاء الذين شاركت خدماتهم في الإنتاج. أما من وجهة نظر المجتمع ككل، فإن الدخل القومي (National Income) تعبير يطلق على التقدير النقدي للناتج السنوي للاقتصاد القومي من السلع والخدمات. وهناك تعريفات مختلفة لمفهوم الدخل القومي، يعود بعضها إلى منبع الدخل (الناتج) وبعضها الآخر يتعلق بتوزيع الدخل وفق هذه التعاريف.

عرف مارشال (Marshal) الدخل القومي بأنه عبارة عن كمية الإنتاج السنوي من السلع المادية وغير المادية، بما فيها الخدمات التي يحققها العمل ورأس المال في تفاعله مع الثروة الطبيعية.

وعرفه هيكس (Hicks) بأنه مجموعة من السلع والخدمات ردت إلى أساس عام قوم بالنقود.

كما عرفه ساميولسون (Semuelsen) بأنه المقدار الكلي من الدخل المكتسب بواسطة أصحاب عوامل الإنتاج والتي تتكون من: الأجور + الفائدة الصافية على القروض والسندات + الربح الصافي للملكية الخاصة + أرباح الشركات + الدخل الصافي للمشروعات الفردية.

لذا يعرف الدخل القومي بأنه يمثل مجموعة الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عوامل الإنتاج مقابل خدمات هذه العوامل التي يبيعونها. وبعبارة أخرى فإن الدخل القومي هو عبارة عن مجموع أجور العمال (Wages) وريع الأرض (Rent) وفائدة رأس المال (Interest) وربح المنظم (Profit) أي:

الدخل القومي = أجور العمال + ريع الأرض + فائدة رأس المال + الربح

رابعاً: الدخل المحلي (Domestic Income (DI:

يعرف الدخل المحلي بأنه يعادل مجموع الدخول المكتسبة محلياً، أي التي يكتسبها أصحاب خدمات عوامل الإنتاج المشتركة في العمليات الإنتاجية المحلية سواء أكانوا من المواطنين أم الأجانب. ويتبين من خلال هذا التعريف أن صفة الدخل المحلي ترتبط ببقعة محددة من الأرض التي يتم عليها مزاولة النشاط الإنتاجي وهو دخل ناشئ في بقعة معينة ضمن الحدود السياسية للدولة. ويختلف الدخل المحلي عن الدخل القومي حيث الأخير يعادل مجموع عوائد الإنتاج التي يملكها المقيمين سواء ساهمت هذه الخدمات في العمليات الإنتاجية داخل المجتمع الذي ينتمون إليه أو في الخارج.

خامساً: الدخل الشخصي (Personal Income (PI:

يعرف الدخل الشخصي بأنه ذلك الجزء من الدخول المكتسبة التي تعود لمالكي عوامل الإنتاج والتي يستلمونها فعلاً. يتضح من التعريف السابق اصطلاحين مهمين يجب التمييز بينهما:

أ- الدخول المكتسبة (Earned Income): وهي الدخول التي يكتسبها الأفراد نتيجة بيع خدمات عوامل الإنتاج التي يمتلكونها من أجور وريع وفائدة وأرباح.

ب-الدخول المستلمة (Received Income): وهي الدخول التي يتحصل عليها ويتسلمها الأفراد سواء اكتسبوها أم لم يكتسبوها.

سادساً: الدخل القابل للتصرف (Disposable Income (DI:

تتعدد مسميات الدخل الفردي بين الدخل المتاح أو المعد للإنفاق أو الممكن التصرف به، وهو الدخل الذي يستطيع الأفراد التصرف به أو الإنفاق منه لأغراض الاستهلاك أو الادخار. ويمكن التوصل إلى الدخل القابل للتصرف بطرح الضرائب المباشرة على الدخل وأهم هذه الضرائب ضريبة الدخل، وضرائب الملكية الخاصة أو الثروة، وضرائب الإرث ... الخ. أي أن:

الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على الدخل (الضرائب الشخصية).

سابعاً: طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي:

١-طريقة المنتج النهائي (Final Product Approach):

ويتم بهذه الطريقة قياس الدخل (الناتج المحلي) عند منبعه أي عند مرحلة خلقه أثناء العملية الإنتاجية. حيث يتم إضافة قيم كل السلع والخدمات النهائية المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع خلال فترة زمنية محددة (عام)، وعادة ما يتم تقدير قيمة الناتج المحلي خلال فترة زمنية

معينة بالأسعار الجارية (Current Prices) أي على أساس الأسعار السوقية السائدة لكل السلع والخدمات النهائية خلال فترة التقدير. وحسب هذه الطريقة لا بد من التمييز بين نوعين من المنتجات هما:

أ- المنتجات (المستلزمات) الوسيطة: وهي مجموعة السلع والخدمات التي دخلت في إنتاج غيرها من السلع، ومثال ذلك (المواد الأولية، ونصف المصنعة، وطاقة محركة... الخ).

ب- المنتجات (السلع) النهائية: وهي مجموعة السلع والخدمات التي لم تدخل في إنتاج سلع وخدمات أخرى، ومثال ذلك (الملابس، السيارات، الأحذية... الخ).

٢- القيمة المضافة (Value Added Approach):

تتلخص هذه الطريقة في تقسيم الاقتصاد الوطني لعدد من القطاعات الاقتصادية يتكون كل قطاع من عدد من الوحدات الانتاجية المنتجة للسلع والخدمات، ثم تحسب القيمة المضافة لكل قطاع، أي تحسب القيمة التي يضيفها القطاع في عملية الانتاج وبعد ذلك تجمع القيم المضافة لجميع القطاعات للحصول على القيمة المضافة للاقتصاد الوطني والتي هي الناتج القومي الذي بدوره يساوي الدخل القومي. ويلجأ لاحتساب القيمة المضافة لكل قطاع إلى تحليل المستخدم- المنتج (Input – Output Analysis). والمنتج هو مجموع قيمة السلع التي ينتجها كل قطاع (مثلاً مجموع قيمة السلع الزراعية) أما المستخدم فهو قيمة السلع الوسيطة التي يستخدمها القطاع باعتبارها مستلزمات انتاج له. وبطرح قيمة المستلزمات من قيمة الانتاج النهائي نحصل على القيمة المضافة للقطاع وهكذا تحسب القيم المضافة في القطاعات الأخرى ثم تجمع لتحديد الدخل القومي.

٣- طريقة الدخول المكتسبة (عوائد عناصر الإنتاج) (Income Received Approach):

وتستخدم هذه الطريقة لحساب الدخل القومي الإجمالي وهي تشمل: مجموع الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية خلال السنة، وعناصر الإنتاج هي: العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم.

على ما تقدم فإن الناتج القومي بهذه الطريقة هو مجموعة الدخول المكتسبة من عناصر الإنتاج، أي أن:

الإنتاج من السلع والخدمات = (العمل + الأرض + رأس المال + التنظيم).
أو الناتج القومي = الأجور + الريع + الفوائد + الربح.

وتشكل الصورة أعلاه الدخل القومي من زاوية (توزيعية) ولمزيد من الإيضاح سوف نبين بإيجاز المقصود بالعوائد السابقة.

أ- **الأجور (Wages):** تمثل الأجور عائد عنصر العمل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية وهو دخل عنصر العمل ويعرف الدخل بأنه ذلك الثمن أو السعر الذي يدفع للعامل مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية، أو هو ذلك الجزء المخصص من الدخل الذي يحصل عليه الفرد مقابل مجهوداتهم الجسمانية أو الذهنية، لا يهم أكان الأجر نقدي أو عيني. ويتخذ الأجر أشكالاً مختلفة منها: الرواتب

والأجور التي يتقاضاها الموظفون والعاملون في الاقتصاد القومي، كما تشمل كافة المكافآت والعمولات، والدخل في المهن الحرة مثل دخل الأطباء والمحامين، وأية إيرادات أخرى. وهي تحسب في العادة قبل خصم الضرائب والحسميات الأخرى مثل مساهمات الضمان الاجتماعي والتقاعد المدني.

ب- **الريع (Rent):** وهو يمثل عائد (ثمن) الأرض مقابل استغلالها في العملية الإنتاجية، ويندرج تحت هذا البند صافي الناتج القومي من الغلات الزراعية والملكيات العقارية وغيرها.

ج- **الفوائد (Interest):** وتعرف الفائدة على أنها ثمن استخدام رأس المال ويحصل عليها الأفراد مقابل مساهمة رؤوس الأموال التي يمتلكونها في العملية الإنتاجية. وتندرج تحت فائدة رأس المال كافة الفوائد التي تدفع على القروض والاستثمارات.

د- **الأرباح (Profit):** وهي عبارة عن العائد (الثمن) الذي يحصل عليه المنظمون مقابل جهودهم في العملية الإنتاجية حيث تظهر هذه الأرباح في صورة فائض من الإيرادات الكلية للمشروعات الإنتاجية، بعد دفع نفقات الإنتاج المتمثلة في شكل عوائد عوامل الإنتاج الأخرى (العمل، الأرض، رأس المال). ويندرج تحت هذا البند أيضا الأرباح الإجمالية التي تحققها المؤسسات التجارية والشركات ومؤسسات قطاع العمال وهي تحسب قبل توزيع هذه الارباح على اصحابها ومستحقيها من مالكي الأسهم. وكذلك قبل خصم أو دفع الضرائب عنها.

٤- طريقة الإنفاق النهائي (Expenditure Approach):

تعتبر هذه الطريقة أحد الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي في المجتمع، وحسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الدخل المحلي أو الدخل القومي من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة محددة من الزمن غالباً سنة.

ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة من الزمن (عام).

الإنفاق المحلي (Gross Domestic Expenditure) بقياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تقدير قيمة السلع والخدمات النهائية (بدون خصم الاهلاك الرأسمالي)، وفقاً للاستخدام النهائي لتلك السلع والخدمات في المجتمع.

وتسمى أيضاً هذه الطريقة بطريقة الاستخدام أو الإنفاق أي إنفاق الدخول المكتسبة التي يحصل عليها أصحاب خدمات عوامل الإنتاج على السلع والخدمات المختلفة.

وفقاً لهذا المنهج يتم حساب النفقات على أساس مستخدمها النهائي، حيث ينقسم الإنفاق المحلي في المجتمع إلى أربعة عناصر أساسية للإنفاق، تمثل الاستخدامات النهائية لتلك السلع والخدمات، وهي تتمثل فيما يلي:

أ- نفقات الاستهلاك الخاص من قبل القطاع المنزلي على السلع والخدمات الاستهلاكية، ويشار إليها بالإنفاق الاستهلاكي (Consumption). ويشتمل ذلك إنفاق القطاع العائلي على السلع المعمرة

(Durable Goods) مثل السيارات، والتلفزيونات، والغسالات... إلى غير ذلك. ويشمل أيضاً السلع الاستهلاكية غير المعمرة ونصف المعمرة مثل الغذاء والملابس. ويدخل بطبيعة الحال في هذا النوع من الإنفاق، الإنفاق على الخدمات كخدمات التعليم، والصحة، والهاتف، وقص الشعر، والسفر بالطائرة... الخ.

ب- الإنفاق الاستثماري المحلي الخاص: حيث يمثل إنفاق القطاع الإنتاجي (قطاع الأعمال) على السلع الرأسمالية أو الإنتاجية. وهي السلع والعدد والآلات التي من صنع الإنسان ويعاد استخدامها في إنتاج السلع الأخرى. وبعبارة أخرى فإن الإنفاق الاستثماري يمثل الإحالات أو الإضافات إلى رصيد الأمة من سلع رأس المال بما في ذلك المصانع والآلات والمعدات والمخزون منها وغيرها من الأصول الإنتاجية غير البشرية، وهكذا فإن الاستثمار المحلي الخاص يتكون من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الآلات ومعدات والتشييدات السكنية) ومن التغير في المخزون.

ج- الإنفاق الحكومي: يجب التمييز بين نوعين من الإنفاق الحكومي:

١- الإنفاق الحكومي الذي تتلقى الحكومة مقابله سلعاً أو خدمات ويناظر هذا الإنفاق نشاط إنتاجي.

٢- الإنفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة في مقابله أي سلعة أو خدمة ولا يناظر هذا الإنفاق نشاط إنتاجي.

والذي يدخل في حساب الإنفاق الحكومي الداخل في الناتج القومي الإجمالي هو ذلك الإنفاق الحكومي الذي يقابله نشاط إنتاجي، ويتكون هذا الإنفاق من السلع وخدمات مشتراه من قطاع الأعمال، بالإضافة إلى خدمات مشتراه مباشرة من موظفي الحكومة. وتقاس خدمات العمل المذكورة بمقدار ما تدفعه الحكومة من أجور ومرتبات لمقدمي هذه الخدمات. أما الإنفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة مقابله أي سلعة أو خدمة وبالتالي لا يناظره نشاط إنتاجي فإنه لا يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي، ويتمثل ذلك في المدفوعات التحويلية الحكومية وصافي الفائدة المدفوعة من الحكومة.

أي أن مشتريات الحكومة تشمل نفقات الحكومة على شراء السلع والخدمات المختلفة من أسلحة وعتاد ولوازم مختلفة، بالإضافة إلى ما تدفعه من أجور ورواتب لمستخدميها والعاملين معها سواء في الإدارة المدنية أو في القوات المسلحة. بينما لا تشمل مشتريات الحكومة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة مثل معاشات التقاعد والهيئات والإعانات الأخرى التي تقدمها أحياناً لبعض الأفراد أو الفئات لأنها لا تعكس بدورها إنتاجاً جارياً للمجتمع، بالإضافة إلى أنها تعتبر جزء من إنفاق القطاع المنزلي الاستهلاكي عند إنفاقها.

د- صافي المعاملات الخارجية أو صافي الصادرات (Xn) Net Exports:

وهو يمثل صافي المعاملات الخارجية التي تقوم بها الدولة مع الدول الأخرى من حيث التصدير والاستيراد حيث أن:

١- الصادرات (X) Exports: تمثل إنفاق الأجانب على الصادرات المحلية من السلع والخدمات المختلفة سواء كانت استهلاكية أو استثمارية.

٢- المستوردات (M) Import: وهي تعبير عن الإنفاق المحلي المستوردات المنتجة في الخارج، سواء كانت على شكل سلع استهلاكية، أو منتجات وسيطة وأولية، أو الآت ومعدات. وبالتالي فإن صافي الصادرات عبارة عن صادرات السلع والخدمات مطروحاً منها واردات السلع والخدمات، وما نود الإشارة إليه هنا أن صافي الصادرات قد يكون موجباً أو سالباً متوقفاً ذلك على ما إذا كانت صادرات السلع والخدمات أكبر من أو أقل من واردات السلع والخدمات. كما أن هناك تسمية أخرى لصافي الصادرات هي صافي الاستثمار الأجنبي (Net Foreign Investment). وعليه نجد أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل المجموع الكلي لإنفاق القطاعات الأربعة، كما في الصيغة التالية.

$$GDP = C + I + G + X-M$$